

محددات الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي

دراسة حالة شركة الأولى للتأمين

أ. خديجة فروخي

جامعة البليدة 2

ملخص:

يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التجاري من عدة نواحي، أهمها من الجانب المالي فصل أموال المستأمنين عن أموال المساهمين في صندوقين مختلفين لكلّ منهما، لذا فإنه لكل صندوق مخاطر خاصة به و هامش ملاءة مالية يختلف عن الصندوق الثاني، مع الإبقاء على التقنيات الكمية المتعارف عليها دوليا عند حساب هامش الملاءة المالية، عكس شركات التأمين التجاري التي تعتبر كل الأموال ملكا للشركة و بالتالي يحسب هامش الملاءة المالية فيها للشركة ككل دون فصل الصناديق.

الكلمات المفتاحية: هامش الملاءة المالية، صندوق التكافل، صندوق المساهمين، التأمين التكافلي، التأمين التجاري

Résumé :

L'assurance Takaful diffère de l'assurance commerciale de nombreux égards ; le plus important dans l'aspect financier est la séparation entre le fonds des assurés et le fonds des actionnaires, donc chaque fonds a ses propre risques et une marge de solvabilité qui diffère du second fonds, en gardant les techniques quantitatives reconnues au niveau mondial ; lors du calcul de la marge de solvabilité, contrairement aux sociétés d'assurance commerciale, qui considèrent tous les fonds comme la propriété de la société, et sa marge de solvabilité est calculée pour la société dans son ensemble sans séparer les fonds

مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين من أهم قطاعات الاقتصاد لما يمنحه من ثقة للأفراد في معاملاتهم اليومية، لذا أصبح ضمان قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه مستأمنها في الوقت المناسب أمرا مهما، فأبرمت عدة اتفاقيات إقليمية و دولية من أجل وضع محددات للملاءة المالية لشركات التأمين. لكن و بسبب الطبيعة المالية الخاصة بشركات التأمين التكافلي فإنه لا يمكن تطبيق هذه الاتفاقيات بصفة معممة عليها، لهذا وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية محددات للملاءة المالية خاصة بهذا النوع من الشركات تراعي طبيعتها المالية، و بالرجوع إلى حالة شركة الأولى للتأمين الأردنية و التي تعتبر

شركة تأمين تكافلي، فإنها وجدت نفسها بين خياران و هما إما الفصل بين صندوق المساهمين و صندوق المستأمنين عند حساب هامش الملاءة المالية أو حساب الملاءة المالية للشركة ككل باعتبار الصندوقين كصندوق واحد.

سنحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على محددات الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي و الإشارة إلى بعض الاتفاقيات الإقليمية المحددة لأسس الملاءة المالية في شركات التأمين التجاري، مع دراسة حالة شركة الأولى للتأمين، و هذا من خلال الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما هي محددات الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي؟ و ما هي الطريقة المتبعة من شركة الأولى للتأمين في حسابها لهامش الملاءة المالية؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا معالجة العناصر الآتية:

- I. ماهية الملاءة المالية في شركات التأمين
 - II. معايير الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي
 - III. محددات الملاءة المالية في شركة الأولى للتأمين
- I. ماهية الملاءة المالية في شركات التأمين:**

لا يستطيع الإنسان تحمل خسائر الكوارث التي تحل به لوحده، بل يلجأ إلى شركات التأمين للتخفيف من أضرارها أو إزالتها تماماً، لهذا فقد أصبح قطاع التأمين من أهم فروع الاقتصاد، لكن من أهم المخاطر التي تواجه شركات التأمين و التي تقف أمام استمراريتها، هي انعدام الملاءة المالية، أي عدم تمكنها من الوفاء بالتزاماتها كاملة تجاه المستأمنين.

1. تعريف الملاءة المالية في شركات التأمين:

هيالقدرة على امتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية.¹ و في مجال التأمين الملاءة المالية هي قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها و مدى استعدادها و جاهزيتها لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو توقفها أو إفلاسها²

أما هامش الملاءة المالية فهو يعرف على أنه الفرق بين الأصول و القيمة المتوقعة للمطلوبات.³ و يعتبر احتياطي إضافي لباقي الاحتياطات الفنية الإلزامية، هدفه الأساسي هو جعل شركات التأمين قادرة على مواجهة جميع المخاطر المحتملة الوقوع. و يستعمل هذا الهامش عادة من أجل تغطية الآثار الآتية:

¹ عمر علي بابكر الطاهر، دور إعادة التأمين في المحافظة على الملاءة المالية للشركة – دراسة حالة شيكان للتأمين و إعادة التأمين، مداخلة ضمن الملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبو ظبي، 18-19 ماي 2014، ص 12.

² هناء محمد هلال الحنيطي و عطا الله عودة الله الزبون، أثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية – دراسة حالة، مداخلة ضمن الملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبو ظبي، 18-19 ماي 2014، ص 20.

³Pentikainen Helsinki, ON THE SOLVENCY OF INSURANCE COMPANIES, ASTIN Bulletin – The Journal Of The International Actuarial Association, Volume 4, N° 3 – July 1967, P 01.

- عدم التقييم الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات التقفية.
 - التقلبات العشوائية لحجم الكوارث المحققة.
 - انخفاض قيم الأصول و عوائدها نتيجة لحدوث أزمات مالية.
 - اختلال في النتيجة الصافية للشركة و الذي يمكن أن ينتج عن عدم التسعير الصحيح لمنتجاتها، أو زيادة حجم تكاليف استغلالها ... إلخ.¹
- 2. العوامل المؤثرة على الملاءة المالية في شركات التأمين:**

تنقسم إلى عوامل داخلية و التي تتمثل في بيانات الحسابات الختامية مثل رأس المال، و احتياطات رأس المال، و عوامل خارجية و تتمثل في مجموعة العوامل التي يصعب التحكم فيها من قبل شركة التأمين لكونها خارجة عن سيطرة الشركة و تتمثل في العوامل الاقتصادية و العوامل الفنية المتعلقة بسوء إدارة المحفظة الاستثمارية و عدم كفاية الاحتياطات الفنية بسبب متغيرات السوق أو الخسائر الكارثية و كذا العوامل السياسية و الإدارية (تعني سوء الإدارة في سياستها الاكتتابية، الاستثمارية، و الفنية) بالإضافة إلى العوامل الاستثمارية حيث تحدد الدولة اتجاهات استثمارات شركات التأمين، و النسب التي ينبغي أن تستثمر في كل قطاع، كون الاستثمارات تشكل ضمانة مهمة لحقوق المستأمنين.²

II. معايير الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي:

انتقلت مؤسسات التأمين بعد انتشار الأزمات المالية في حساب هامش ملاءتها من الطريقة التقليدية التي تقوم على رأس المال الثابت المستند إلى القواعد المحاسبية، إلى طريقة معاصرة تقوم على رأس المال المستند إلى المخاطر، هذا ما يمكن شرحه من خلال التطرق إلى معايير الملاءة في شركات التأمين التجاري.

1. معايير الملاءة المالية في شركات التأمين التجاري:

بعد الإفلاسات التي عرفتها شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي فقد أصدر الاتحاد الوطني لمفوضي التأمين - و هو السلطة الوحيدة المخولة إصدار القوانين العامة لتنظيم التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية - عدة أنظمة لتحديد الملاءة المالية كان آخرها سنة 1993، و بالموازاة مع ما أصدرته لجنة بازل من مقررات تخص القطاع المصرفي و الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اتجه الاتحاد الأوروبي نحو نظام خاص بقياس هامش الملاءة المالية في شركات التأمين.

أ. هامش الملاءة المالية لشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية:

حاول الاتحاد الوطني لمفوضي التأمين « NAIC » تطوير تشريعات فعالة يمكن تبنيها من طرف كل الولايات، و تعود هذه الجهود إلى سنوات السبعينات عندما اقترح الاتحاد نظاما مكونا من 11 نسبة يدعى "نظام معلومات التأمين التنظيمي" « I.R.I.S » ، و توضع شركات التأمين بموجبها تحت الرقابة إذا تعدت على الأقل أربعة من هذه النسب الحد الأدنى المحدد لها حسب هذا النظام. ثم سنة 1990 قام الاتحاد بتطوير نظام جديد يدعى "نظام متابعة التحليل المالي" « F.A.S.T » الذي بموجبه يتم حساب مجموع النقاط المحرزة

¹ هناء محمد هلال الحنيطي و عطا الله عودة الله الزبون، مرجع سابق، ص ص 22، 21 بتصرف.

² عمر علي بابكر الطاهر، مرجع سابق، ص ص 14، 13 بتصرف.

حسب 25 متغير و نسبة مالية، حيث كلما ارتفع عدد النقاط المحرزة كلما زادت الشكوك حول سوء الوضعية المالية للشركة. أنشأ بعدها نظاما تشريعيا جديدا يدعى "رأس المال المستند إلى المخاطر" « RBC » و الذي بدأ تطبيقه على شركات التأمين على الحياة سنة 1993، ثم عمم سنة 1994 على باقي شركات التأمين.¹

و وفق هذه المعايير، يطلب من أي شركة تأمين امتلاك رأس المال الذي يعادل أو يتجاوز الحد الأعلى لمعيارين هما معيار نسبة إجمالي رأس المال المعدل إلى رأس المال المستند إلى المخاطر و معيار الحد الأدنى من رأس المال الخاص بكل ولاية.

و حسب نسبة إجمالي رأس المال المعدل لشركات التأمين إلى رأس المال المطلوب المستند إلى المخاطر فإنه يتعين ما يأتي:

- إذا كانت النسبة أكبر من 200%، لا يطلب من الشركة اتخاذ أي موقف أو إجراء.
 - إذا كانت النسبة بين 200% و 150%، يجب أن تقدم الشركة إلى سلطة الإشراف خطة عمل لاستعادة مستويات رأس المال المستند إلى المخاطر.
 - إذا كانت النسبة بين 150% و 100% يجب أن تفحص سلطة الإشراف وضع شركة التأمين و قد يصدر أمر تصحيحي لوضع الشركة.
 - إذا كانت النسبة بين 100% و 70% يجوز لسلطة الإشراف أو المفوض أن يطلب تصفية أو إعادة تأهيل شركة التأمين أو تلزم بالسيطرة على إدارة الشركة.²
- ب. هامش الملاعة المالية لشركات التأمين في دول أوروبا:**

وضع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 إطارا يحدد الحد الأدنى لمستوى الملاعة المالية لشركات التأمين يدعى إطار الملاعة 1، حيث مثلت التوجيهات الأوروبية المتعلقة بالتأمين على الممتلكات لسنة 1973 و للحياة سنة 1979 أولى البدايات لهذا الإطار الذي تم إصداره في 5 مارس 2002، و قد حدد بموجبه الحد الأدنى لمستوى الملاعة المالية لشركات التأمين مع ترك الإمكانية للدول المختلفة لتضع حدودا أكثر صرامة. و يركز إطار الملاعة 1 على ثلاثة مفاهيم أساسية:

- هامش الملاعة المتكون من أصول الشركة الخالية من كل التزام منظور.
- مطلب هامش الملاعة أو هامش الملاعة التنظيمية المتمثلة في الحد الأدنى من الأموال الذاتية الذي يجب أن توفره شركة التأمين.
- صندوق الضمان و هو المطلب الثاني من الموارد الذي يجب أن توفره شركة التأمين.³

و مع الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي بتبني دول أوروبا لمعايير بازل 2 و التي تتعلق بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، فقد تم الوصول إلى إطار الملاعة 2 الخاص

¹Ridha Hsini, Appréciation économétrique de la solvabilité des sociétés d'assurance Non-vie, CEREMADE, Université Paris IX – Dauphine, N° 2002-4, 05-03-2002, P02.

² هناء محمد هلال الحنيطي و عطا الله عودة الله الزبون، مرجع سابق، ص ص 25، 26.

³ نفس المرجع، ص 24.

بشركات التأمين في أوربا و الذي يحمل نفس مبادئ بازل 2، و يقوم بدوره على ثلاثة ركائز أساسية¹:

- الركيزة الأولى: هي عبارة عن متطلبات كمية و التي تحدد طريقة حساب هامش الملاءة و رأس المال الأدنى المطلوب.
 - الركيزة الثانية: متطلبات نوعية، تحدد قواعد تسيير المخاطر: حوكمة الشركات، الرقابة الداخلية، العلاقات مع الهيئات المنظمة، المصادقة على النماذج الداخلية.
 - الركيزة الثالثة: تتعلق بضوابط السوق، حيث تنظم نشر المعلومات المالية و التقارير المقدمة للمشرفين، وكالات التصنيف، و الفاعلين في السوق.²
- 2. ماهية التأمين التكافلي:**

التأمين التكافلي هو تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون المستأمنين، يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على سبيل التبرع، على تلافى آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، أو بعضهم بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع هذه الأخطار، و ذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين؛ يسمى القسط، تحدده وثيقة التأمين، و تتولى شركات التأمين التكافلي إدارة عمليات التأمين و استثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا أو مبلغا معلوما باعتبارها وكيلا، أو هما معا³

يتميز التأمين التكافلي عن باقي أنواع التأمين بما يأتي:

- اجتماع صفة المؤمن و المستأمن في كل عضو.⁴
- عقد التأمين التكافلي عقد تبرع يقوم على أساس التعاون بين أطرافه فمبتدأ العقد هو تبرع و منتهاه معاوضة.⁵
- قابلية قيمة القسط للتغير.⁶
- مساهمة المشتركين في مجلس إدارة الشركة.

¹Pierre-ETHéron& Frédéric Planchet, Provisions techniques et capital de solvabilité d'une compagnie d'assurance : méthodologie d'utilisation de Value-Risk, Assurance et gestion des risques, Vol 74 (4) , Janvier 2007, P65.

²Aon Global Risk Consulting, Solvabilité2, http://www.aon.fr/PDF/Solvabilite2_deuxieme_pilier_ORSA-AGRC.pdf, 3/10/2014, P2.

* مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية بدأت العمل في 10 مارس 2003، تقوم بوضع معايير لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية و تعزيزها عن طريق إصدار معايير رقابية و مبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك و سوق المال و التأمين التكافلي. لمزيد من المعلومات www.ifsb.org ، 2014/12/25.

³ عبد القادر جعفر، نظام التأمين الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006، ص88.

⁴ فايز أحمد عبد الرحمان، التأمين في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 157.

⁵ حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي – الآفاق و المعوقات و المشاكل، مداخلة ضمن مؤتمر التأمين التعاوني- أبعاده آفاقه و موقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أبريل 2010، ص 19.

⁶ نعمات محمد مختار، التأمين التجاري و التأمين الإسلامي بين النظرية و التطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 248 بنصرف.

- وجود هيئة رقابية شرعية تشترك مع الفنيين في الشركة في عملية وضع نماذج وثائق التأمين، وتراجع عمليات الشركة التأمينية و الاستثمارية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
 - فصل أموال المستأمنين عن أموال المساهمين، وتستثمرهما الشركة، وتضيف لكل وعاء عائد استثماراته، مع مراعاة تحمل المستأمنين ما يناسبهم من مصروفات الاستثمار.¹
 - عدم قصد تحقيق الربح، فالتأمين التكافلي هو نظام تبرّعي لا يهدف إلى تحقيق الربح وإنما يسعى إلى إقامة التعاون و التضامن بين الأفراد.²
 - عدم اشتراط وجود رأس مال للهيئة عند إنشائها، ذلك أنّ اندماج صفة المؤمن و صفة المستأمن في شخص المشترك يؤدي إلى تكوين رأس مال الهيئة من الأقساط التي تحصل من المستأمنين عند إنشاء الهيئة.³
- 3. هامش الملاعة المالية في شركات التأمين التكافلي:**

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية* المعيار رقم 11 و هو "معيار متطلبات الملاعة المالية للتأمين التكافلي" الذي يركز على متطلبات الملاعة لصندوق المخاطر للمشاركين أي صندوق التكافل.⁴ و هذا المعيار لا يوصي بتقنيات كمية محددة ، بل يضع مبادئ رئيسية لهيكل متطلبات الملاعة المالية للتأمين التكافلي أخذاً بعين الاعتبار المبادرات الدولية المتعلقة بمعايير الملاعة في شركات التأمين و تقييمها، بهدف الاستفادة من الأطر الدولية الموجودة و الاستناد إليها و للتأكد من أن الإشراف على التأمين التكافلي مؤسس على مبادئ رقابية متينة و متناسقة مع المبادئ الرقابية في التأمين التجاري و أنه ليس أقل منها.⁵ و منها⁵ من خصائص شركات التأمين التكافلي أنها تفصلين صندوق المستأمنين و صندوق المساهمين، لذا فهناك بعض التدابير التنظيمية الخاصة بالملاعة المالية لصندوق التكافل، ففي بعض الأطر التنظيمية يجبر المشرع شركات التأمين التكافلي على أن تظهر بعض الدعم المالي تجاه ملاعة صندوق التكافل من خلال القرض الحسن لمواجهة العجز في صندوق التكافل مثلاً.⁶ من بين العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد هامش الملاعة المالية:

أ. العوامل المؤثرة على الملاعة المالية لصندوق المستأمنين:

- العوامل المؤثرة على الملاعة المالية لصندوق التكافل (صندوق المستأمنين) هي:
- مكونات مخاطر المخصصات و الاحتياطات RC_{PR}: هي مخاطر التقدير دون المستوى لمطلوبات التأمين و تجارب التغطيات غير المواتية.
- مكونات مخاطر التكافل RC_{UR}: هي مخاطر الإدارة الضعيفة لقبول المخاطر و المطالبات المدفوعة.

¹ علاء الدين زعتري، الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني و التأمين التجاري، مداخلة بملتقى التأمين التعاوني الثاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، 6/7-10-2010، ص ص 15-17 بتصرف.

² فايز أحمد عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص ص 158، 159.

³ نعمات محمد مختار، مرجع سابق، ص 250.

⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار متطلبات الملاعة للتأمين التكافلي – IFSB 11 ، ديسمبر 2010، ص 03 بتصرف.

⁵ نفس المرجع، ص 01 بتصرف.

⁶ ABDUSSALAM ISMAIL ONAGUN, Solvency of Takafulfund: A case of subordinated Qard, Islamic Economic Studies, Volume 18, N° 1 & 2, 2011, P P 6,7.

- مكونات مخاطر الائتمان RC_{CR} : تعبر عن مخاطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها.
 - مكونات مخاطر السوق RC_{MR} : هي عبارة عن مخاطر الخسائر الناتجة عن حركة أسعار السوق.
 - مخاطر التشغيل RC_{OR} : هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إجراءات العمل الداخلية غير الكافية أو غير السليمة من قبل الأشخاص و الأنظمة أو من الأحداث الخارجية ، و كذلك فإن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يمكن أن ينتج عنها خسائر.¹
- بالتالي يمكن التعبير عن متطلبات الملاءة المالية لصندوق المستأمنين SR على النحو الآتي:

$$SR = RC_{PR} + RC_{UR} + RC_{CR} + RC_{MR} + RC_{OR}$$

ب. العوامل المؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي:

تتخصر العوامل المؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي في:

مكونات مخاطر الائتمان، مكونات مخاطر السوق، مخاطر التشغيل.

بالتالي يعبر عن متطلبات الملاءة المالية ، أو متطلبات رأس المال لشركات التأمين التكافلي ب: CR

$$CR = RC_{CR} + RC_{MR} + RC_{OR}^2$$

III. محددات الملاءة المالية في شركة الأولى للتأمين:

شركة الأولى للتأمين هي شركة أردنية تأسست سنة 2007 برأس مال قدره 24 مليون دينار أردني، و هي تعتبر ثاني أكبر شركة تأمين بالأردن من حيث رأس المال، و تقدم خدماتها التأمينية اعتمادا على مبادئ تكافلية.³

1. متطلبات الملاءة المالية حسب شركة الأولى للتأمين خلال الفترة 2008-2013:

يتم تحديد نسبة هامش الملاءة في شركة الأولى للتأمين بحساب نسبة رأس المال المتوفر إلى مجموع رأس المال المطلوب. و قد بلغت نسب هامش الملاءة المالية خلال الفترة 2008-2013 القيم الآتية:

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 30-31 بتصرف.

² نفس المرجع، ص ص 34،33.

³ موقع الأولى للتأمين، arabic.firstinsurance.jo ، 2015/02/01.

الجدول رقم (01): نسب هامش الملاءة المالية لشركة الأولى للتأمين خلال الفترة 2013-2008

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
25859561	26466511	25063853	25167063	25863858	21004053	رأس المال المتوفر
						رأس المال المطلوب
3111366	3901270	2849911	2013322	1882061	2127496	رأس المال مقابل مخاطر الموجودات
980666	632552	433195	260662	179475	102421	رأس المال مقابل التزامات الاكتتاب
465659	429579	62011	108253	67478	12745	رأس المال مقابل مخاطر معيدي التأمين
4557691	4963401	3345117	2382236	2129015	2242662	مجموع رأس المال المطلوب
567%	533%	749%	1056%	1215%	937%	نسبة هامش الملاءة

المصدر: التقارير السنوية لشركة الأولى للتأمين للفترة 2013-2008

2. الجوانب المأثرة على هامش الملاءة المالية في شركة الأولى للتأمين:

يمكن استخراج معامل الارتباط بين كل من نسبة هامش الملاءة و رأس المال المتوفر و مجموع رأس المال المطلوب من خلال الجدول الآتي، حيث نرسم لرأس المال المتوفر ب X و مجموع رأس المال المطلوب ب Y ، و نسبة هامش الملاءة ب Z حيث $Z=(X/Y) \times 100$.

الجدول رقم (02): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات X، Y، Z.

View	Proc	Object	Print	Name	Edit+/-	CellFmt	Grid+/-	Title	Comments+/-
Correlation									
		A	B	C	D	E			
1			Z	X	Y				
2									
3		Z	1.000000	0.535575	-0.943040				
4		X	0.535575	1.000000	-0.264187				
5		Y	-0.943040	-0.264187	1.000000				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج 8.Eviews.

انطلاقاً من النتائج المبينة في الجدول رقم (02) نقوم بصياغة العلاقتين الآتيتين:

$$Z = (-0.943040) Y \text{ و } Z = 0.535575 X$$

من هاتين العلاقتين يمكن القول أن العلاقة بين رأس المال المتوفر و نسبة هامش الملاءة المالية هي علاقة طردية و الارتباط بينهما هو ارتباط قوي نسبياً. حيث كلما ارتفع رأس المال المتوفر في الشركة زادت نسبة هامش الملاءة المالية و العكس صحيح. أما بالنسبة للعلاقة بين مجموع رأس المال المطلوب و نسبة هامش الملاءة فهي علاقة عكسية و الارتباط بينهما قوي جداً يقدر ب (- 0.943040) أي كلما زاد رأس المال المطلوب انخفضت نسبة هامش الملاءة المالية للشركة، بالتالي كلما ارتفعت قيمة مخاطر الموجودات و قيمة التزامات الاكتتاب و مخاطر معيدي التأمين، انخفضت نسبة هامش الملاءة المالية، و

العكس صحيح. كما نستنتج من الجدول رقم (02) أن مجموع رأس المال المطلوب هو الأكثر تأثيراً على نسبة هامش الملاءة المالية كونه الأقوى ارتباطاً بها.

الخاتمة:

تبنت العديد من الهيئات العالمية والإقليمية طرقاً مختلفة لحساب هامش ملاءة المالية لشركات التأمين، لكن و لاختلاف شركات التأمين التكافلي عن شركات التأمين التجاري خاصة من الناحية المالية فقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية "معيار متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي" و الذي لا يوصي بتقنيات كمية محددة و إنما يركز على متطلبات الملاءة المالية لصندوق التكافل الخاص بالمستأمنين و يفصل بينها و بين الملاءة المالية للشركة أي صندوق المساهمين كون ملكية الأموال تختلف بين الصندوقين. و بالنظر إلى حالة شركة الأولى للتأمين الأردنية فإنها تحسب الملاءة المالية للشركة ككل و ليس لكل صندوق على حدى، كما أنها تغطي مخاطرها برأسمالها الذي يتكون منه صندوق المساهمين و الذي بقي ثابتاً خلال الفترة 2008-2013 مع زيادة مخاطرها ما أدى إلى انخفاض هامش ملاءتها خلال نفس الفترة، لذا فإننا نقترح أنه من الأحسن لشركات التأمين التكافلي الفصل بين هامش ملاءة صندوق التكافل الذي يتغير رأسماله و هامش ملاءة صندوق المساهمين مما سبق فإن النقاط التي نوصي بها في النهاية هي وجوب العمل على إيجاد طريقة تخص شركات التأمين التكافلي لوحدها في حساب هامش الملاءة المالية و التي تراعي طبيعتها القانونية و المالية المختلفة عن شركات التأمين التجاري.

قائمة المراجع:

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

1. حربي محمّد عريقات و سعيد جمعة عقل، التأمين و إدارة الخطر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008
2. عبد القادر جعفر، نظام التأمين الاسلامي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006
3. عبد القادر جعفر، نظام التأمين الاسلامي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006، ص88.
4. عيسى عبده، التأمين بين الحل و التحريم، الطبعة الأولى، مصر، 1978
5. فايز أحمد عبد الرّحمان، التأمين في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006
6. فايز أحمد عبد الرّحمان، التأمين في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 157.
7. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي – IFSB 11، ديسمبر 2010
8. مولود ديدان، نظام التأمينات، دار بلقيس، دار البيضاء الجزائر، 2006
9. نعمات محمّد مختار، التأمين التجاري و التأمين الإسلامي بين النظرية و التطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005
10. نعمات محمّد مختار، التأمين التجاري و التأمين الإسلامي بين النظرية و التطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 248

11. حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي – الأفاق و المعوقات و المشاكل، مداخلة ضمن مؤتمر التأمين التعاوني- أبعاده آفاقه و موقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أفريل 2010
 12. حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي – الأفاق و المعوقات و المشاكل، مداخلة ضمن مؤتمر التأمين التعاوني- أبعاده آفاقه و موقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أفريل 2010، ص 19.
 13. علاء الدين زعتري، الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني و التأمين التجاري، مداخلة بملتقى التأمين التعاوني الثاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، 6/7-10-2010
 14. علاء الدين زعتري، الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني و التأمين التجاري، مداخلة بملتقى التأمين التعاوني الثاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، 6/7-10-2010، ص ص 15-17 بتصرف.
 15. عمر علي بابكر الطاهر، دور إعادة التأمين في المحافظة على الملاءة المالية للشركة – دراسة حالة شيكان للتأمين و إعادة التأمين، مداخلة ضمن الملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبو ظبي، 18-19 ماي 2014
 16. هناء محمد هلال الحنيطي و عطا الله عودة الله الزبون، أثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية – دراسة حالة، مداخلة ضمن الملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبو ظبي، 18-19 ماي 2014
 17. مجلس الخدمات المالية الإسلامية www.ifsb.org
 18. موقع الأولى للتأمين، arabic.firstinsurance.jo ، 01/02/2015.
- ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

19. ABDUSSALAM ISMAIL ONAGUN, Solvency of Takafulfund : A case of subordinated Qard, Islamic Economic Studies, Volume 18, N° 1&2, 2011
20. Pentikainen Helsinki, ON THE SOLVENCY OF INSURANCE COMPANIES, ASTIN Bulletin – The Journal Of The International Actuarial Association, Volume 4, N° 3 – July 1967
21. Pierre-Éthémond & Frédéric Planchet, Provisions techniques et capital de solvabilité d'une compagnie d'assurance : méthodologie d'utilisation de Value-Risk, Assurance et gestion des risques, Vol 74 (4) , Janvier 2007
22. Ridha Hsini, Appréciation économétrique de la solvabilité des sociétés d'assurance Non-vie, CEREMADE, Université Paris IX – Dauphine, N° 2002-4, 05-03-2002
23. Aon Global Risk Consulting, Solvabilité2, http://www.aon.fr/PDF/Solvabilite2_deuxieme_pilier_ORSA-AGRC.pdf, 3/10/2014

الانفتاح التجاري ومدى استجابة النمو الاقتصادي للصادرات خارج المحروقات بالجزائر: تحليل قياسي

أ. بوشنافة رضا
جامعة البليدة 2

الملخص

استهدفت الدراسة تقدير أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة التحرير التجاري (1990-2013)، فبيّنت النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك والسببية للصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في النموذج المقترح، والتفسير المحتمل لغياب العلاقة وعدم تقدير نموذج تصحيح الخطأ راجع للأسباب التالية: ضعف ديناميكية النشاط الإنتاجي خارج المحروقات، تأخر بيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية بالنسبة للاقتصاد الوطني وضعف الطاقة الابتكارية والتوطين التكنولوجي وأخيرا عدم نشوء العقل الاقتصادي القادر على تحويل الدخل الربحي إلى قاعدة إنتاجية فعالة.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات، التكامل المشترك، السببية.

Résumé :

Cette étude vise à estimer l'impact des exportations hors hydrocarbures sur la croissance économique en Algérie durant la Période d'ouverture commerciale (1990-2013), Les résultats indiquent l'absence de la cointégration et de causalité entre les exportations hors hydrocarbures et la croissance économique dans le modèle proposé, l'explication probable de cet résultat due à la faiblesse de la dynamique de l'activité productive hors hydrocarbures, le retard de l'environnement des affaires et de l'attraction des investissements pour l'économie nationale et la faiblesse de l'énergie innovante et finalement l'absence de cerveau économique capable de transformer le rendement des hydrocarbures à une base de productivité efficace.

Mots clés: l'ouverture commerciale, la croissance économique, les exportations hors hydrocarbures, la cointégration, la causalité.

مقدمة:

مع بروز تناقضات نموذج التخطيط المركزي المتبع في الجزائر سابقا، اقتضت الضرورة انتهاز تنمية أكثر توازنا، وذلك بإعادة البناء الاقتصادي وتنويع قطاعاته ورفع مستوى العلاقات الاقتصادية الخارجية، فأختير اقتصاد السوق كنظام بديل، ودخل الاقتصاد الوطني في سيرورة من التحولات العميقة؛ ومعها تطلب تحرير التجارة الخارجية، فخضعت إلى برنامج إصلاحي وضع قيد التطبيق، بهدف تقوية أقطاب التنمية الوطنية والقدرة على المنافسة عالميا، وعدم الوقوع في الأزمات الناتجة عن تذبذب أسعار المحروقات. إن تحرير التجارة الخارجية بالجزائر سيعالى تحقيق الهدف بواسطة تنمية الصادرات خارج المحروقات في مجموع الصادرات الإجمالية، من خلال إستراتيجية وإجراءات

تأخذ بعين الاعتبار كافة القطاعات الاقتصادية قصد تعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

1) الإطار المنهجي للدراسة

■ إشكالية الدراسة:

تضطلع الدراسة بمحاولة تقدير وتحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ تبنيتها لمنهج التحرير التجاري، ويتمحور التساؤل الأساسي للدراسة في: ما أهمية ودور الصادرات خارج المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بالجزائر في ظل التحرير التجاري؟

■ النموذج المعتمد في الدراسة:

يتمثل نموذج الدراسة المقترح الصادرات خارج المحروقات كمتغيرة مستقلة والمتغير التابع ممثل في النمو الاقتصادي.

■ فرضيات الدراسة:

تمت صياغة فرضيات الدراسة انطلاقاً من الإشكالية ونموذج الدراسة فضاء كما يلي:
-الفرضية الأولى: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر.

-الفرضية الثانية: هناك علاقة سببية تتجه من الصادرات خارج المحروقات إلى النمو الاقتصادي بالجزائر عند مستوى معنوية 5%.

-الفرضية الثالثة: لا وجود لعلاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر.

-الفرضية الرابعة: لا وجود لعلاقة سببية تتجه من الصادرات خارج المحروقات إلى النمو الاقتصادي بالجزائر عند مستوى معنوية 5%.

■ منهجية الدراسة:

لغرض بلوغ أهداف الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة (1990-2013) لكل من المتغيرتين (إجمالي الناتج المحلي GDP، الصادرات خارج المحروقات Exphh) مقيمتين بالدينار الجزائري وبالأسعار الجارية وأخوذتين باللوغاريتم بناء على فرضية لوغاريتمية خطية النموذج، وقبل البدء في اختبار وجود علاقة تكامل مشتركة سببية، تم استخدام اختبار (ADF) و (PP) لتحديد درجة استقرار السلسلتين الزميتين.

■ الدراسات السابقة:

ومن بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا: دراسة Emery (1967) فاعتمد على بيانات 50 دولة نامية للفترة (1953-1963)، لتحليل تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج الوطني، فتوصل إلى أن الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وعن دراسة خالد محمد السواعي (2008)¹ فهذهت إلى اختبار دور الصادرات (النفطية وغير النفطية) في النمو الاقتصادي لمنطقة غرب آسيا لإحدى عشر دولة خلال الفترة 1993-2003، وأظهرت النتائج أن للنمو الاقتصادي أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

¹ خالد محمد السواعي، دور الصادرات في النمو الاقتصادي (دراسة حالة منطقة غرب آسيا)، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 02، الأردن، 2008. ص 273.

بالرغم من وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع ، فإن هذه الدراسة تبحث في هذه العلاقة من واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة التحرير التجاري، للوقوف على مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي.

(2) الإطار النظري للدراسة:

في غمرة تبنيتها لاقتصاد السوق وتحرير تجارتها الخارجية، استهدفت الحكومة الجزائرية تحسين بيئة الصادرات خارج المحروقات من خلال استحداث نظام متكامل لحوافز التصدير، لتسهيل عملية تواجد السلع الوطنية في الأسواق الدولية.

(1-2) ديناميكية تحرير التجارة الخارجية الجزائرية:

بالنظر إلى كون قطاع التجارة الخارجية قطاع حساس فقد ترددت الدولة الجزائرية ولزمن طويل في منح الاستقلالية لهذا القطاع. حيث تم احتكار هلفرابة ثلاث عقود (1963-1989)، وهو ما أدى إلى بروز ثلاث مظاهر على مستوى الاقتصاد الوطني تمثلت في: الندرة، التبعية (الغذائية والتكنولوجية)، توسع نشاط الاقتصاد الموازي. والسبب في ذلك سوء برمجة الصادرات والواردات، ضعف المنظومة الوطنية للتخطيط، تواطؤ الطبقة البيروقراطية الأمر الذي أدى إلى طغيان المضاربة، الرشوة، المحاباة والفساد الإداري¹. بسبب هذه المظاهر التي تعكس الوضع الداخلي المتأزم للاقتصاد الوطني، يضاف إليها عولمة تزحف على جميع المستويات. كان لا بد من إعادة تنظيم التجارة الخارجية على أسس أخرى وعلى عناصر جديدة في معظمها، فبدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وبدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما تمكن القطاع الخاص من الدخول بحرية في عمليات التجارة الخارجية². إن بداية الانفتاح على التجارة الخارجية الجزائرية أقرته المادتين 40 و41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، إذ تم التأسيس لنظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، وبالتالي أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها على حالها أمرا مسموح به لهاته الفئة من المتعاملين الاقتصاديين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي. ثم تلى هذا الإجراء صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37، والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية، كما أصدر بنك الجزائر التعليمات رقم 91-03 والتي تنص على إجبارية التوطين البنكي للواردات.

ومع الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الوطني كان لا بد من إعادة النظر في التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية بهدف الوصول إلى إطار قانوني يدعم توجهات الجزائر لإقامة شراكات متوازنة على المستوى الإقليمي والدولي. وفي هذا الخصوص، أخذ الإصلاح الجمركي على عاتقه تخفيض التعريفات الجمركية فوصلت إلى 30% كحد أقصى لها من خلال الإصلاح الإجمالي للتعريفات الجمركية لسنة 2002، كما صدر الأمر رقم 03-04، والذي أقم إطار تشريعا شفافا سواء بالنسبة للمتعاملين المحليين أو للشركاء الأجانب، كما كرس مبدأ حرية الاستيراد والتصدير وأن عمليات التجارة مفتوحة لكل شخص طبيعي ومعنوي يمارس نشاطا اقتصاديا بصفة منتظمة، وأبقى هذا التشريع على

¹ عجة الجبالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص196

² بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص200.

استثناءات لحرية الاستيراد والتصدير واستثناءات أخرى تتعلق بوسائل حماية الإنتاج الوطني من ممارسات الإغراق والدعم وهي إجراءات مطابقة تماما لقواعد المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال. هذا وقد عرف سعر الصرف عدة تخفيضات بهدف زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير.

2-2) ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

في محاولة لتجاوز التبعية لصادرات المحروقات وبناء اقتصاد حقيقي، وكاستجابة لبرنامج التعديل الهيكلي الذي أضاف اعتبارات أخرى للتجارة الخارجية اتجهت الجهود إلى تشجيع الصناعات الوطنية لدعم قدرتها التنافسية، من خلال جملة من التسهيلات المالية والضريبية والجمركية. فعلى المستوى المالي، خولت القوانين والتشريعات مزايا للمصدرين، إذ القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 سمح للمصدر بالتصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة عند قيامه بعملية تصدير منتجات غير النفطية¹. إضافة إلى ذلك يتم تقديم الدعم للمصدرين بالنسبة لبعض المواد كالتمور مثلا.

كما تساهم التسهيلات الضريبية في تقوية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الوطنية في الأسواق الدولية من خلال إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المؤسسات المتوجهة نحو التصدير². ومن الأمثلة عن هذه الإعفاءات نجد: الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الإعفاء من الضريبة على الأرباح (قانون المالية لسنة 1996 المادة 12). الإعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني بنص قانون المالية لسنة 1996 (المادة 19)، على أن يطبق هذا الإعفاء حسب رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة.

أما عن التسهيلات الجمركية فسمحت الأنظمة الاقتصادية الجمركية من تخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم وهو ما يساهم في تقليل عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابا على سعر المنتج الموجه للتصدير. ومن بين هذه الأنظمة الجمركية نجد: التصدير المؤقت، نظام القبول المؤقت، نظام المستودعات الجمركية.

كذلك تم استحداث إطار مؤسسي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على سياسة الحكومة لتنويع الصادرات³، فأعيد تنظيم مهام وزارة التجارة، وتم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الشركة الجزائرية للأسواق والمعارض، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات.

هذا، فضلا عن إجراءات أخرى تتمثل في:

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات حيث أصبحت إدارة الجمارك تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير (التمور، الجلود الخام، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام) لحماية للإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار⁴.

¹كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص112.

²Youcef Debboub, les nouveaux mécanismes économique en Algérie, OPU, Alger, 1991, p113.

³عجة الجبالي، مرجع سابق، ص249.

⁴وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2002، ص12.

- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات عملها بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

2-3) خصائص وتطور الصادرات خارج محروقات الجزائرية في ظل التحرير التجاري:

تطلعنا بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات¹ عن تطور القيم السنوية للصادرات خارج المحروقات الجزائرية وتركيبها السلعية للفترة 1990-2013 حيث: شهدت الصادرات خارج المحروقات تطورا محسوسا عبر عن نفسه بمعدلات النمو الموجبة المحققة منذ 1990 إلى 2013، ماعدا التراجع الذي عرفته هذه الصادرات سنوات 1994، 1998، 2003 و2009 مقارنة بالسنة السابقة لها، وعن التراجع الطفيف الذي عرفته سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 فيعود بالأساس إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق مما أجبر عديد المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل "سوناكوم" عن وقف صادراتها هناك²، أما عن سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 فإن انعكاسات الأزمة المالية العالمية الأخيرة لم تكن لتمنح المنتج الوطني فرصا أكبر للتواجد في الأسواق الأجنبية.

- إن نتائج الأربع سنوات الأخيرة شكلت ما متوسطه 2,90% من مجموع الصادرات للفترة 2010-2013. فبعدما سجلت 133481 م دج سنة 2010 مقارنة بـ 77408 مليون دج سنة 2009 بمعدل نمو بلغ 46,6%، ثم انتقلت إلى حوالي 150294 مليون دج سنة 2011 وبمعدل نمو وصل إلى 32,49% مقارنة بسنة 2010، وعلى الرغم من تسجيلها 159897 مليون دج و171888 م دج سنتي 2012 و2013 على التوالي إلا أن معدلات نموها تبقى ضعيفة جدا أين بلغت 6,3% سنة 2012 و7,49% سنة 2013.

- تشكل المنتجات نصف المصنعة النسبة الأكبر من قيم الصادرات غير النفطية بمتوسط بلغ 66,43%، وهي منتجات ترتبط أساسا بإنتاج المحروقات بحكم اعتماد الجزائر على هذا القطاع في التصدير، وبعد التراجع الذي عرفته صادرات هذه الفئة سنة 2009 بـ 43,72% عادت للتحسن لتسجل ما قيمته 78586 مليون دج سنة 2010 لتصل سنة 2013 إلى 127862 مليون دج بمعدل نمو 62,64% مقارنة بسنة 2010.

- تضاعفت صادرات المواد الغذائية بثلاث مرات بـ 23405 مليون دج سنة 2010 مقابل 8193 مليون دج سنة 2009، كما وصلت نموها محققة 31898 مليون دج سنة 2013.

3) نتائج الدراسة

سنعرض أولا المنهجية القياسية للدراسة ثم نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها.

3-1) منهجية الإطار التطبيقي القياسي للدراسة

لغرض دراسة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر نعتمد على المنهج الذي يمكن من استخلاص العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرتين الاقتصادييتين وهي طريقة التكامل المشترك. تتطلب هذه الطريقة دراسة خواص السلسلتين الزمنيتين المستخدمتين، ويتم ذلك عن طريق اختبارات الجذر الأحادي حيث سيتم الاعتماد على الاختبارين (AugmentedDickey-Fuller) و (Phillips and Perron).

كما يتم اختبار التكامل المشترك وفق منهجية التقدير على مرحلتين (Engel-Granger)، حيث يتم في المرحلة الأولى تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بواسطة

¹المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

²براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006، ص128.

طريقة المربعات الصغرى العادية: $Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}X_t + \varepsilon_t$ ، وفي المرحلة الثانية يتم التحقق من أن البواقي مستقرة في المستوى على أساس المعادلتين التاليتين¹:

$$(DF) : \Delta \hat{\varepsilon}_t = +\rho \hat{\varepsilon}_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$(ADF) : \Delta \hat{\varepsilon}_t = +\rho \hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_{j=1}^p \varphi_j \Delta \hat{\varepsilon}_{t-j} + \varepsilon_t$$

في هذه الحالة لا يمكن استخدام جداول (Dickey-Fuller)، لذا نعلم على القيم الجدولية لـ (Engle et Yoo, 1987)، فإذا تم التأكيد على وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات، عندئذ ننتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ. وبتحقق علاقة التكامل المشترك يتم تقدير نموذج تصحيح (ECM)، والذي يمكننا من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل². ويتم تقدير نموذج (ECM) بإتباع الخطوات التالية³: الأولى تقدير العلاقة طويلة المدى بطريقة MCO: $Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$ ، الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي) بطريقة MCO: $\nabla Y_t = \alpha_1 \nabla X_t + \alpha_2 \hat{\varepsilon}_{t-1} + \mu_t$ ، ويجب أن يكون المعامل α_2 معنوياً سالباً، وفي حالة العكس نرفض نمذجة ECM، فالمعامل α_2 الذي ينبغي أن يكون سالباً يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى.

2-3) نتائج اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية محل الدراسة

تم اختبار استقرار السلسلتين محل الدراسة باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) على أساس المستوى (level) وعلى أساس الفرق الأول، وتوضح الجداول رقم (02)، (03)، (04) في الملحق النتائج الإحصائية المتحصل عليها من جراء تطبيق الاختبارين على لوغاريتم المتغيرتين. حيث توافق اختبار (ADF) و (PP) على استقرار السلسلتين عند الفرق الأول وبمستوى معنوية 1% كما أنهما لا تحتويان على اتجاه عام.

3-3) نتائج تحليل التكامل المشترك وفق طريقة انجل – غرانجر:

اتضح من نتائج اختبارات الجذر الأحادي أن السلسلتين مستقرتان عند الفارق الأول، أي احتمال وجود تكامل مشترك بينهما، وللتحقق من ذلك يجب أن يتوفر شرط استقرار البواقي في المستوى المتولدة من علاقة الانحدار طويلة الأجل: $GDP_t = \alpha + \beta Exphh_t + e_t$ ، بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل تحصلنا على النتائج التالية:

$$GDP_t = 2.42 + 0.90 Exphh_t$$

$$(t-s) \quad 11.42 \quad 11.91 \quad R^2=0.9474 ; DW=1.19 ; F=396.408$$

أما عن اختبار استقرار البواقي فالنتائج موضحة كما يلي:

¹Valérie Mignon, Econométrie théorie et applications, ECONOMICA, Paris, 2008, p308.

²شفيق عريش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 05، سوريا، 2011، ص85.

³Régis Bourbonnais, Econométrie, 7^e édition, DUNOD, Paris, 2009, p286.

الجدول رقم (01): اختبار استقرارية البواقي

NullHypothesis: E has a unit root			
LagLength: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
AugmentedDickey-Fuller Test Equation			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
E(-1)	-0.799397	0.234232	-3.412837
D(E(-1))	0.317157	0.212314	1.493812

المصدر: من إعداد الباحث وباستعمال برنامج Eviews8

نلاحظ أن القيمة المحسوبة الموافقة لمعامل (e_{t-1}) تساوي (-3.41) أكبر من القيمة المجدولة لـ Engle et Yoo (-4.32)، أي قبول الفرضية (H_0) فالبواقي غير مستقرة، أي لا وجود لعلاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة، مما يعني عدم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وإن غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرتين يستدعي البحث في العلاقة سببية بينهما.

4-3 نتائج اختبار السببية حسب Granger (1969)

للتحقق من أن الصادرات خارج المحروقات تسبب النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة، تم استخدام اختبار Granger للسببية، النتائج موضحة في الجدول (02) جدول رقم (02): نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 2			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause EXHH	21	1.52374	0.247

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام برنامج Eviews8

من الجدول (02) لدينا $F_c = 1.52$ وهي أقل من القيمة المجدولة $F_t = 3.52$ وعند مستوى معنوية 5%، ومنه نرفض فرضية الصادرات خارج المحروقات تسبب النمو الاقتصادي، وعليه لا وجود لعلاقة سببية تنجده من الصادرات خارج المحروقات إلى النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2013 عند مستوى معنوية 5%.

من خلال الدراسة التطبيقية اتضح عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر في ظل التحرير التجاري، فالفرضية الأولى خاطئة بينما الفرضية الثالثة صحيحة. كذلك لا وجود لعلاقة سببية تنجده من الصادرات خارج المحروقات إلى النمو الاقتصادي، فالفرضية الثانية خاطئة بينما الفرضية الرابعة صحيحة.

(4) مناقشة النتائج:

سعى برنامج تحرير التجارة الخارجية الجزائرية إلى تشجيع التصدير خارج المحروقات، لكن غياب علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات ومن ثم عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما في الاقتصاد الوطني هو ما يطرح التساؤل بالنسبة لهذه الدراسة. والتفسير المحتمل لهذه النتائج مردها إلى الأسباب التالية:

1- ضعف ديناميكية النشاط الإنتاجي خارج المحروقات: يرجع هذا الضعف إلى أن المؤسسة الجزائرية (خاصة أو عمومية) عملت لسنوات طويلة في ظل غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، إضافة إلى عدم رغبتها في تبني المفهوم الحديث للتسويق الدولي بروافده الحيوية ومقارباته الإستراتيجية¹، فأهم معوقات التصدير التي تواجه المؤسسات تتمثل في ضعف القدرة التسويقية ونقص الخبرة الإستراتيجية على اتخاذ قرارات تسويقية فعالة على المستوى الدولي.

3- تأخر بيئة الأعمال وضعف الجاذبية الاستثمارية للاقتصاد الجزائري: إن جذب الاستثمارات يعتبر أحد التحديات التي لم توفق فيها الجزائر، كونه يتطلب بيئة مؤسسية موائمة وقطاع مالي متطور وسياسة اقتصادية قابلة للتنبؤ. وتشير عديد التقارير إلى الأداء المتواضع للجزائر في مجال استقطاب الاستثمار خاصة الأجنبي²، وبالتالي عدم الاستفادة من هذه القناة في مجال الصناعة عبر نقل المعارف والتكنولوجيا والأموال، وتدل نتائج تقرير التنافسية العربية (2012) على أن الجزائر تأتي في المرتبة الثالثة والعشرون (من أصل ثلاثين دولة) فيما يتعلق بجاذبية الاستثمار³. ومن الأسباب التي تقلل من جاذبية الاستثمار بالجزائر: ارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية، انخفاض حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي، انخفاض مستوى التطور المالي وضعف بورصة الجزائر، طبيعة القروض التي غالبا ما تكون قصيرة الأجل ومرتبطة بالنشاطات التجارية الأمر الذي يترتب عنه أن لا تجد المدخرات المحلية غالبا طريقها إلى الاستثمار في النشاطات الإنتاجية طويلة الأجل.

4- ضعف الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا: الابتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشروعات والصناعات والاقتصاديات، حيث يؤثر على عدد من العوامل المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصصها في الأسواق الأجنبية⁴. وقد احتلت الجزائر المرتبة الرابعة والعشرين سنة 2012 بالنسبة لأداء طاقتها الابتكارية وتوطين التكنولوجيا (من أصل ثلاثين دولة)، وهذا نظرا للمشكلات المتعددة التي تعاني منها الجزائر في ميدان العلم والتكنولوجيا بدءا بالموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وأفاق تطبيقاته، وهو ما يجعل من تنافسية المنتج الوطني من حيث السعر والتكنولوجيا ضعيفا جدا، وبالتالي صعوبة اقتناص الأسواق على أساس المرونة السعرية والإبداع التكنولوجي.

5- تدعيم وحماية صناعات غير قادرة على المنافسة: إن تقديم مختلف أوجه الحماية والدعم للمؤسسات يؤخذ عليها أنه ينحرف أحيانا إلى بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة وهو

¹ عماري جمعي، قندوز طارق، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الرابط:

<http://labocolloque5.voila.net/18AMMARIGUENDOUZ31.pdf>، الاطلاع: 2014/12/20.

² المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص39.

³ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص46.

⁴ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص47.

ما يعني تسخير موارد الدعم لتغطية نفقات المؤسسة وزيادة أرباحها دون المساهمة في النشاط التصديري.

الخاتمة

حققت إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر تحسنا ملحوظا في مستواها، لكن بينت نتائج الدراسة القياسية عدم صحة فرضية أن الصادرات خارج المحروقات تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري، وبالتالي عدم ارتباط هذين المتغيرين بعلاقة توازنية طويلة الأجل. وهو تأكيد آخر ضعف أسس اقتصادنا التصديري خارج المحروقات، مما يعني أن هدف تشجيع التصدير خارج المحروقات وبناء اقتصاد تصديري حقيقي قادر على تبديد المخاوف من انهيار أسعار المحروقات مازال يراوح مكانه. فهاهي انهيارات أسعار البترول مع نهاية 2014 تؤكد أن التبعية للمحروقات مازالت قائمة، وأن تمكين الصناعة الوطنية لم تحققه سياسة تحرير التجارة الخارجية بعد. وهو ما يستدعي إحداث تغييرات هامة في الاقتصاد تسمح بإرساء برامج وخططية جميع المجالات وخاصة القطاع الصناعي الموجه للتصدير، حتى تتمكن الصادرات خارج المحروقات من المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي. لهذا الغرض يوصي الباحث بما يلي:

- من المهم أن تأخذ المؤسسة المحلية مدة إرجاء إقامة منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي إلى 2020 بدلا من 2017، بعين الاعتبار لتدعيم قدراتها الاستثمارية والتنافسية على أساس من التطوير والابتكار.

- ضرورة تنمية القطاعات القادرة على توسيع الإنتاجية وتنمية صادراتها جنبا إلى جنب مع صادرات المحروقات مع التركيز على القطاعات الاقتصادية الأكثر قدرة على ضمان زيادة استقرار النمو الاقتصادي.

- من الضروري الإعداد لسياسة هيكلية قائمة على برامج وخطط يساهم فيها جميع المتدخلين في نشاط الإنتاج والتصدير والتي لا يمكن أن تكون قابلة للتحقيق إلا إذا توفرت على إدارة سياسية على أعلى مستوى وهو الشرط الضروري والحاسم لبعث هذا المشروع الوطني.

ملحق الجداول:

الجدول رقم (01): تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

المتغيرة	مصدر البيانات
إجمالي الناتج المحلي	الديوان الوطني للإحصائيات: http://www.ons.dz
الصادرات خارج المحروقات	المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

الجدول رقم (02): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الصادرات خارج المحروقات

اختبار ADF لسلسلة $EXhh_t$						
$H_0: b = 0$		$H_0: c = 0$		$H_0: \rho = 1$		
$T_{tab1\%}$	T_{cal}	$T_{tab1\%}$	T_{cal}	$\tau_{tab1\%}$	τ_p	
-	-	-	-	-2.6693	2.006	النموذج (4)
-	-	3.22	2.28	-3.7529	-2.0644	النموذج (5)

3.53	2.28	3.78	2.89	-4.4678	-2.7388	النموذج (6)
اختبار ADF للسلسلة Exhh_t (بعد أخذ الفرق الأول)						
-	-	-	-	-2.6742	-4.0842	النموذج (4)
-	-	3.22	2.73	-3.8085	-4.2698	النموذج (5)
3.53	-1.41	3.78	2.48	-3.4983	-4.6143	النموذج (6)

المصدر: من إعداد الباحث وباستعمال برنامج Eviews8

الجدول رقم (03): نتائج اختبار استقرارية سلسلة إجمالي الناتج المحلي

اختبار ADF للسلسلة GDP_t						
$H_0: b = 0$		$H_0: c = 0$		$H_0: \rho = 1$		
$T_{tab1\%}$	T_{cal}	$T_{tab1\%}$	T_{cal}	$\tau_{tab1\%}$	τ_ρ	
-	-	-	-	-2.6629	5.9049	النموذج (4)
-	-	3.22	3.50	-3.7529	-3.0571	النموذج (5)
3.53	1.94	3.78	2.29	-4.4407	-2.2019	النموذج (6)
3						
اختبار ADF للسلسلة GDP_t (بعد أخذ الفرق الأول)						
-	-	-	-	-2.6742	-2.8624	النموذج (4)
-	-	3.22	3.31	-3.7880	-4.0452	النموذج (5)
3.53	-2.15	3.78	3.76	-4.4678	-4.9316	النموذج (6)
3						

المصدر: من إعداد الباحث وباستعمال برنامج Eviews8

الجدول رقم (04): نتائج اختبار الجذر الأحادي باستعمال اختبار PP.

عدد التأخيرات=3 (Troncature de Newey-West)							
$t_{tabulé1\%}$	t_{calcul}	اختبار PP	GDP _t	$t_{tabulé1\%}$	t_{calcul}	اختبار PP	EXhh _t
-4.4163	-4.1053	(1)	في المستوى	-4.4163	-3.2895	(1)	في المستوى

-3.7529	-3.9329	(2)		-3.7529	-2.5367	(2)	
-2.6693	5.4998	(3)		-2.6693	2.8257	(3)	
-4.4407	-5.6863	(1)	عند الفارق الأول	-4.4407	-5.1922	(1)	عند الفارق الأول
-3.7645	- 4.9805	(2)		-3.7695	-5.0825	(2)	
-2.6762	- 2.8923	(3)		-2.6742	-4.0909	(3)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستعمال برنامج 8 Eviews

قائمة المراجع:

- 1- خالد محمد السواعي، دور الصادرات في النمو الاقتصادي (دراسة حالة منطقة غرب آسيا)، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 02، الأردن، 2008 .
- 2- عجة الجبالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 3- بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
- 4- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 .
- 5 - Youcef Debboub, les nouveaux mécanismes économique en Algérie, OPU, Alger, 1991.
- 6- وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2002.
- 7- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.
- 8- براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006.
- 9 - Valérie Mignon, Econométrie théorie et applications, ECONOMICA, Paris, 2008 .

10- شفيق عريش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 05، سوريا، 2011.

11-Régis Bourbonnais, Econométrie, 7^e édition, DUNOD, Paris, 2009, p286.

12- عماري جمعي، قندوز طارق، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الرابط:

، <http://labocolloque5.voila.net/18AMMARIGUENDOOUZ31.pdf>

الاطلاع: 2014/12/20.

13- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012.

14- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012.

15- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012.